

البداية، باستلام طائرات مقاتلة - قاذفة من طراز «فانتوم - ٢٠٠٠» وبقرار شراء طائرات مروحية هجومية أميركية من طراز «أباتشي».

حصلت الخطوة الأولى في التاسع من أيار (مايو)، حين احتفل سلاح الجو بتسلمه النموذج المحسن لطائرة القتال «فانتوم ف - ٥»، بعد تعديلها في مصنع «شهام» التابع لشركة «الصناعة الجوية الإسرائيلية» الحكومية (هآرتس، ١٠/٤/١٩٨٩). والمعروف انه تمت اطالة الحياة العملية للطائرة، من خلال تعديل هيكلها واستبدال شبكاتها الكهربائية والتحليقية، مما استوجب تغيير بعض النظم والحاسبات الالكترونية أيضاً. وشمل ذلك، أيضاً، استبدال جهاز الرادار وإضافة «شاشة عرض رأسية» للطيار، مما يضمن عمل حوالي ١٣٠ طائرة «فانتوم» الى ما بعد العام ٢٠٠٠ (انترناشونال ديفينس ريفيو، ١٢/١٩٨٨).

جاءت الخطوة الثانية في برنامج التسليح لسلاح الجو في مطلع أيار (مايو) أيضاً، حين تقرر شراء الطائرة المروحية الهجومية الأميركية «أباتشي». وكانت اسرائيل تقدمت الى الولايات المتحدة، في شباط (فبراير) الفائت، بطلب لاستئجار سرب من تلك الطائرات، رغبة منها بتقليص الانفاق العسكري (جيزنز ديفينس ويكلي، ٢٥/٢/١٩٨٩)؛ غير ان هذا المشروع لم يتم، مما دفع اسرائيل نحو التفكير بشراء «أباتشي»، فيما برز منافس لها هو الطراز «بلاكهوك». وقد أُجري نقاش داخلي حول اختيار إحدى الطائرتين، حيث فضلت المؤسسة الصناعية المحلية شراء الطراز «بلاكهوك» على الرغم من كونه مخصصاً للنقل الخفيف، اذا أمّلت بالحصول على صفقات لتعديل الطائرات وتسليحها، مما يوفّر العمل والدخل لها (يديعوت احرونوت، ٤/٤/١٩٨٩). ومال سلاح الجو، في المقابل، نحو «أباتشي»، التي تتسلّح بالصواريخ الموجهة للدبابات طراز «هيلفاير» والقذائف الصاروخية والرشاشات. وقد انحسم الامر، عملياً، بتقديم طلب اسرائيلي رسمي لشراء ١٦ «أباتشي» من شركة «ماكودنيل دوغلاس» الاميركية، في أوائل نيسان (ابريل)، في اثناء زيارة رئيس الوزراء، اسحق شامير، لواشنطن (جيزنز ديفينس ويكلي، ٢٢/٤/١٩٨٩). ويقترب الطرفان من عقد الصفقة بعد اقرار الطلب الاسرائيلي في مطلع أيار (مايو)، وتقديمه الى الكونغرس الاميركي من قبل الادارة الاميركية (يديعوت احرونوت، ٣/٥/١٩٨٩).

تعيينات جديدة

شهدت المؤسسة العسكرية مجموعة جديدة من التعيينات، بعد الجولة التي أُجريت في الشهور الأولى من العام الحالي. وتمثّل الاجراء الاول بتعيين العميد زئيف ليفنه مساعداً لرئيس شعبة العمليات في هيئة الاركان، بعد العمل منذ بدء الانتفاضة كقائد للقوات في «أقليم بنيامين» (دافار، ١٧/٣/١٩٨٩)، وقد حلّ مكان العميد غيوروا روم، الذي ينتقل الى منصب آخر في الجيش. اما ليفنه، المولود في الاتحاد السوفياتي العام ١٩٤٥، فقد عمل ضمن «النحال»، ثمّ في سلاح الدروع بعد حرب العام ١٩٦٧، حتى تولّى قيادة فرقة في القطاع الشرقي داخل لبنان في اثناء حرب العام ١٩٨٢. اما التعيين الثاني، فتعلق بالعقيد اوري شوهام، النائب السابق لرئيس المدعين العسكريين الذي بات رئيساً للمحكمة العسكرية للاستئناف. وتمّ تعيين المقدم احاز بن - آري مستشاراً قضائياً للصفة الفلسطينية المحتلة بعد ترقيته الى رتبة عقيد (عل همشمار، ١٩/٣/١٩٨٩). كما شهدت النيابة العسكرية حلول العميد دور ياهاف مكان العقيد زينغر، رئيساً لفرع القانون الدولي، وتعيين المقدم حال رازرئيساً لفرع الاستشارات القانونية والتشريع (المصدر نفسه).

شملت هذه الجولة، كذلك، العميد يوسي بن حنان الذي رُقي الى رتبة لواء ليتسلم قيادة «كلية الامن القومي»، خلفاً للواء يعقوب لبيدوت، بعد ترك منصبه كقائد للمدرعات (معاريف، ٢٤/٣/١٩٨٩). وتبع ذلك، ضمن مسلسل التعيينات، انتقال العميد ابراهام رونا من سلاح البحرية الى منصب الملحق العسكري في ايطاليا، مكان العقيد عاسيه - يركوني (عل همشمار، ٤/٤/١٩٨٩). وتسلّم العقيد يشاي دوتان مهامه قائداً لسلاح الهندسة، بعد ان غادر العميد يوسف ايال منصبه الى منصب آخر، في الجيش، اثر نهاية خدمة بلغت ثلاث سنوات. وقد سبق لدوتان، البالغ من العمر ٤٣ عاماً، ان عمل، باستمرار، في سلاح الهندسة منذ العام